السيد الرئيس،

تسترعي كل من مؤسسة السلام مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومركز البحرين لحقوق الإنسان ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية انتباه المجلس إلى التدهور الملحوظ لأزمة حقوق الإنسان في البحرين المستمر حتى يومنا هذا، حيث رفعت حكومة البحرين من شدة قمعها لحقوق الإنسان في البلاد إلى مستويات غير مسبوقة.

في عام 2011، استخدمت الحكومة البحرينية الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري والقوة المفرطة والتعذيب كرد على الحركة الاحتجاجية السلمية الواسعة النطاق والمطالبة بإصلاحات، أما اليوم، فقد أصبحت هذه الممارسات منهجية ومستمرة بلا هوادة.

في عام 2011، اعتقلت البحرين وعذبت وحكمت بالسجن على نشطاء حقوق الإنسان السلميين البارزين مثل عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة مع المئات من المتظاهرين الآخرين. اليوم، قامت بزيادة أعداد السجناء السياسيين المحكوم عليهم بسبب ممارستهم لحرية التعبير والتجمع إلى أكثر من 3500 شخص، من ضمنهم مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك نبيل رجب.

حتى العام الماضي، أسقطت الحكومة تعسفياً الجنسية عن 52 بحرينياً وجردتهم من جنسيات بلدهم الأم بسبب ممارسة أنشطة في مجال حقوق الإنسان أو معارضة الحكومة. هذا العام وحتى اليوم، قامت البحرين بإسقاط جنسيات أكثر من 100 من المدافعين ونشطاء حقوق الإنسان، وأنا واحد من هؤلاء.

قبل العام الحالي، واجه فقط 3 بحرينيين أحكاماً بالإعدام. في عام 2015، ارتفع العدد إلى أكثر من الضعف. كما أن جميع الأفراد الذين حكم عليهم بالإعدام تعرضوا للتعذيب لانتزاع الاعترافات.

في العام الماضي، جلست المعارضة والحكومة في للحوار، أما اليوم فإن قادة المعارضة يجلسون في السجون.

السيد الرئيس،

في مواجهة هذه الانتهاكات المؤسسية لحقوق الإنسان، ندعو المجلس إلى العمل، وذلك بإنشاء مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في البحرين.

شكراً.